الأهرام

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٠ اكتوبر ١٩٩٥

الفجوة بين الحقوق الفلسطينية و«اتفاق طابا» أكبر من ديبلوماسية الضعيف

سلمان أبو ستة *

■ جاء توقيع «اتفاق طابا» في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٥ نتيجة طبيعية لاتفاق اعلان المبادئ في أوسلو. لذلك فإنه لم يات بنقلة نوعية جديدة نحو الحقوق الفلسطينية. مدحت الاتفاق دول غربية ودول عربية وقعت معاهدات السلام مع اسرائيل، وذمته دول عربية لم توقعها. اما الفلسطينيون فإنهم يقيسون هذا الاتفاق بمقياس واقعي بسيط: «هل اعاد هذا الاتفاق حقوقي، أم تنازل عنها لاسرائيل؟».

لنترك الشعارات والمزايدات، والتصريحات السياسية جانباً، ولنحاول الاجابة عن هذا السؤال بالحقائق والأرقام.

بعد ٤٧ عاماً من الحروب والتشتيت والمعاناة، يقارن الفلسطينيون بين حقوقهم المشروعة التي اكدها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وايدتها شعوب اكثر من ١١٥ دولة، وحاربوا من اجلها طوال هذه السنين، وبين ما قدمته لهم اسرائيل في اتفاق طابا من «تنازلات». كشف الحساب الذي يمثل هذه المقارنة مبين هنا في الجدول، وعناصره الأساسية هي الآتية:

الأرض: إرث الشعب الفلسطيني وموطنه، وهي جوهر النزاع مع الصهاينة منذ عام ١٩١٧. تبلغ مساحتها ٢٦,٣٢٠,٠٠٠ دنم. وعندما انشئت دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨، كانت مساحة الأرض اليهودية ١,٤٩١,٦٩٩ دونماً، اي ٥,٧ في المئة من مساحة فلسطين. ومنها انطلق الجيش الاسرائيلي ليحتل باقي فلسطين، واجزاء من مصر والأردن وسورية ولبنان. والآن يعطي اتفاق طابا وما قبله من الاتفاقات، السلطة المدنية (فقط) على نصف قطاع غزة وثلث الضفة الغربية، اي ما مساحته ١,٨٦٠,٠٠٠ دنم تقريباً (انظر الخريطتين). ومن سخرية القدر ان هذه المساحة تساوي تقريباً مساحة الأراضي اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٨. فكانما تبادل الفلسطينيون واليهود اراضيهم، فاخذ الفلسطينيون ٦ في المئة واعطوا اليهود ٩٤ في المئة من فلسطين، بدلاً من العكس.

وعلى رغم ذلك، ترى اسرائيل انها تملك فلسطين كلها، وما بها من مصادر طبيعية. لذلك فإنها تقنن للفلسطينيين كمية المياه التي يستعملونها، بعد استيفاء حاجاتها من دون ان يكون لهم الحق المطلق، حتى في مياه الضفة الغربية وغزة. وعلى سبيل المثال، تبلغ مصادر المياه في الضفة ٧٠٠ مليون م٣/ سنة، تاخذ منها اسرائيل ٤٢٠ مليون م٣، والفلسطينيون (١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة) ١١٥ مليون م٣، والمستوطنون (١٣٠,٠٠٠ شخص) ٥٠ مليون م٣. اي ان نصيب المستوطن من المياه خمسة اضعاف نصيب الفلسطيني. واعطى «اتفاق طابا» الفلسطينيين زيادة في حصة المياه مقدارها ٢٨ مليون م٣.

كان المبدأ الاسرائيلي ولا يزال واضحاً منذ الاستيطان الصهيوني. الأرض وما عليها وما بها ملك لاسرائيل. والفلسطينيون الذين لا مفر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

من وجودهم على هذه الارض، لهم حق الاقامة (وليس الملكية) لمن ترى اسرائيل ان تبقيه، او تدخله الى البلاد في اضيق الحدود، بعد دفع الاثمان الباهظة.

وباستيلاء اسرائيل على المصادر المائية، فإنها بذلك تستطيع التحكم في التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني كما تشاء.

السكان: يبلغ عدد الفلسطينيين الآن ٧,٧٠٠,٠٠٠ نسمة (انظر الشكل). منهم حوالى المليون (١٢ في المئة) في اسرائيل، و٢,٢٥٥,٠٠٠ (٢٩ في المئة) في الضفة وغزة. ويبقى ٤,٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني في الشتات، لا يعود عليهم «اتفاق طابا» بشيء. واذا استثنينا الفلسطينيين في اسرائيل من الحساب، فإن فلسطينيي الشتات يمثلون اكثر من ثلثي الشعب. ولا يمكن تصور نجاح اي اتفاق او ديمومته اذا تجاهل معظم الشعب، واعطى الثلث الباقي رخصة مقيدة للحياة.

يبلغ عدد السكان اليهود في اسرائيل الآن ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة. وعند انشاء اسرائيل، كان عددهم ٦٠٥,٩٠٠، منهم ٢٥٠,٠٠٠ يحملون الجنسية الفلسطينية، والباقون اغراب، وبالزيادة الطبيعية، اصبح عدد يهود ١٩٤٨ هذا العام ١,٦٨٢,٠٠٠ وهذا يعني ان ٢,٨٠٠,٠٠٠ يهودي استجلبوا من الخارج، لاحلالهم محل ٤,٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني طردوا من ديارهم. بمعنى اخر، أسبغ الاتفاق حقوقاً شرعية على ٢,٨٠٠,٠٠٠ مستورد، وحرم ٤,٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني من حقوقه الطبيعية.

ان حق العودة لـ ٤,٥ فلسطيني حق مقدس وقانوني وممكن ايضا وضمن هذا الحق، الاجماع الدولي الذي تمثل في تاكيد القرار ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١، سنة بعد سنة، منذ ذلك التاريخ. وهذا الحق نابع اصلاً من الميثاق العالمي لحقوق الانسان (المادة ١٣)، ومن مبدا «حق تقرير المصير» الذي اعترفت به عصبة الامم عام ١٩٢٠ والامم المتحدة عام ١٩٤٧، وصدر قرارها في عام ١٩٦٩ بانطباقه على الشعب الفلسطيني بالذات، وعلى حقه في الدفاع عن نفسه من دون سقوط هذا الحق بالتقادم.

ولا يمكن تجاهل ٤٧ عاماً من العذاب والتشريد لاهالي ٥٣٢ بلدة طردوا من بلادهم، ويشكلون اليوم اكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني ويعيش اليوم ٨٠ في المئة من اليهود في تل ابيب والقدس وحيفا في مساحة لا تتجاوز ٩ في المئة من مساحة فلسطين، بينما تعيش الغالبية الباقية من اليهود في المدن الاخرى واقل من ٥ في المئة منهم يفلحون اراضي ٤,٥ مليون فلسطيني، وهم الناجون من الهولوكوست الفلسطيني عام ١٩٤٨ وطردوا من ارضهم. وهذه الارض الآن شبه خالية الا من ٣٠٠,٠٠٠ اسرائيلي.

ومناقشة حق العودة مؤجلة الآن ومن المتوقع ان تسبب اسرائيل كل العقبات الممكنة لتنفيذه، الا اذا اعد الفلسطينيون إعداداً كاملاً لاسترجاع هذا الحق الطبيعي الذي لا رجوع عنه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مقارنة بين الحقوق والتنازلات

البيان	الحقوق الفلسطينية (١٩١٧ - ١٩٩٣)	اتفاق طابا (١٩٩٥)
١-السكان	مواطنون واصحاب ارض عددهم ٧,٧٠٠,٠٠٠ (١٩٩٥)	سكان لهم حق الاقامة عدد الذين ينطبق عليهم الاتفاق ٢,٢٥٥,٠٠٠.
٢- الأرض والمصادر الطبيعية	الأرض وما عليها او بها ملك الشعب الفلسطيني مساحة فلسطين ٢٦,٣٢٠,٠٠٠ دنم	السلطة المدنية (فقط) على ١,٨٦٠,٠٠٠ دنم (فقط) لاسرائيل على الأرض والمياه كذلك السيطرة الامنية والخارجية.
٣-السيادة	للشعب الفلسطيني بعد انتهاء وصاية الانتداب	شرطة فلسطينية للفلسطينيين فقط
٤-الدفاع	تكوين جيش للدفاع عن البلاد	الجيش الاسرائيلي يسيطر على البلاد.
٥-الخارجية	مستقلة	مسؤولية اسرائيل وحدها.
٦- حق دخول البلاد والاقامة بها	مسؤولية الدولة الفلسطينية	مسؤولية اسرائيل أولاً. دخول البلد محدود جداً.
٧- حق تقرير المصير	معترف به في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وعام ١٩٦٩	غير مذكور.
٨- الجنسية الفلسطينية	محددة حسب القانون عام ١٩٢٥	غير معروفة.
٩- حق العودة للاجئين من ٥٣٢ بلدة	معترف به حسب القرار ١٩٤ (١٩٤٨) ومؤكد كل عام منذ ذلك الوقت	مؤجل، ويحتمل تجاهله.
١٠- الاعتراف باسرائيل	غير وارد	اعتراف صريح من دون تحديد الحدود ومن دون اعتراف متبادل بدولة فلسطين.
١١- وعد بلفور	غير ملزم للفلسطينيين	معترف به ضمناً.
١٢- خطوط الهدنة ١٩٤٩	غير ملزمة للفلسطينيين	تحولت الى حدود رسمية مع مصر والأردن.
١٣- قرارات مجلس الأمن:		
أ - عدم جواز احتلال الأرض بالقوة	شرعي	ملغى بسبب التنازل.
ب - عدم جواز ضم القدس	شرعي	غير خاضع للتفاوض من طرف اسرائيل.
ج - انسحاب اسرائيل الى خط ١٩٤٨/١٠/١٥	شرعي	غير وارد.
١٤- الميثاق الوطني	دولة فلسطينية لها هوية وتاريخ اسرائيل دولة عنصرية	مطلوب طمس الهوية والتاريخ الفلسطيني. اسرائيل تبقى دولة يهودية صهيونية كما هي.
١٥- المجلس الوطني	له صفة برلمان في المنفى، يمثل الفلسطينيين في فلسطين والشتات	انشاء مجلس محلي منتخب من أعضاء لا يعارضون سياسة اسرائيل.
١٦- الادارة:		
أ - المياه	ملك الشعب الفلسطيني مصادر الضفة وغزة ٧٦٠ مليون م٣/السنة	ملك اسرائيل. اسرائيل تسمح باستعمال ١٧٥ مليون م٣.
ب - الاقتصاد	جزء من الاقتصاد العربي	غير رخيصة خصوصاً العمالة الرخيصة والسوق الاستهلاكية يخضع لأغراض اسرائيل واستعمالاتها للأراضي
ج - التطوير العمراني	حر	

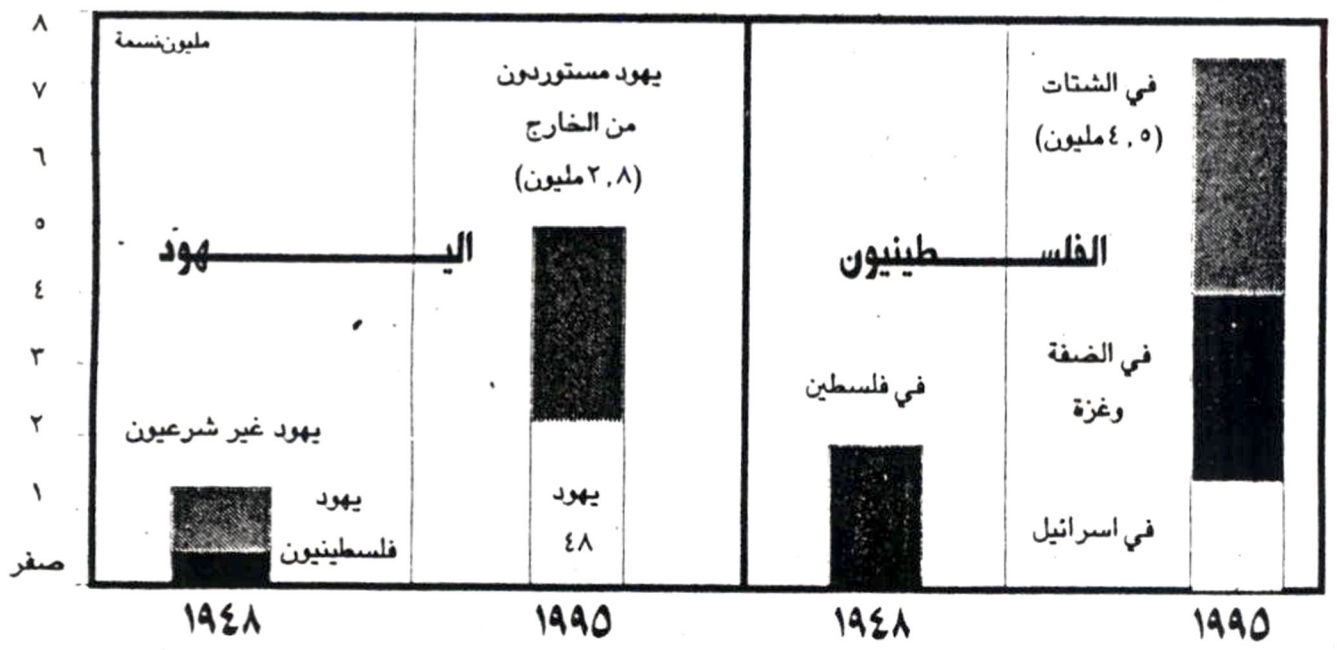

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويطلب «اتفاق طابا» من الفلسطينيين تغيير الميثاق الوطني، لانه «يدعو الى تدمير اسرائيل»، كما تقول السفسطة الدعاوية. والميثاق ليس معنياً بتدمير اي بلد، ولا اصحابه قادرون على ذلك. الميثاق معني بحق اساسي من حقوق الشعوب كلها وهو الاقامة في بلاده، حراً، مستقلاً، يتمتع بالسيادة والعيش الكريم عليها. ويستحيل ان يتحول الشعب الفلسطيني عن هذا الحق الاساسي، ولو قبل «ممثلوه» بذلك، لسعى الى تغييرهم بكل الطرق. ومن العبث التوقع، ان توافق غالبية اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على اهدار حق الشعب الفلسطيني الطبيعي والمقدس في ارضه. ولو دُعي المجلس الى الاجتماع، وهو لم يدع بعد، للموافقة او عدم الموافقة على اتفاقات اوسلو، فلن يصل الى نتيجة غير هذه.

ان خطورة اتفاقات مبتسرة ومحدودة وانتقالية، مثل هذه، انها تعطي شرعية لاهدار حقوق فلسطينية ثابتة ومعترف بها. ولم يحدث في تاريخ فلسطين ان تنازل الشعب عن حقوقه. فلا وعد بلفور ولا صك الانتداب، ولا مشاريع التقسيم المختلفة واخرها تقسيم عام ١٩٤٧، ولا اتفاقيات الهدنة، ولا قرار الجنسية وحق العودة الى الوطن، وعدم جواز احتلال ارضهم بالقوة وعدم جواز ضم القدس. الشيء الوحيد الذي يحرمهم كشعب من هذه الحقوق هو تنازلهم عنها، بتوقيع من «ممثليهم الشرعيين». حينئذ تسقط القرارات الدولية، ويصبح التاييد الشعبي العالمي لهم لا تاثير له. ولهذا السبب وحده، اعترفت الولايات المتحدة واسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، كـ «ممثل للشعب الفلسطيني»، لكي توقع على هذه الاتفاقات. وتوقيع الجهاز التنفيذي في المنظمة على هذه الاتفاقات غير كاف وله صلاحية محدودة. لا بد لسريان هذه الاتفاقات من موافقة الهيئة التي تمثل الشعب الفلسطيني، وهم اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ولا يتصور ان يتنازلوا عن الحقوق الفلسطينية الاصلية التي من اجلها تشكل هذا المجلس

وبالنسبة للادارة المحلية، منحت اسرائيل السلطة الفلسطينية (المحذوف منها كلمة: الوطنية) سلطات محدودة لادارة شؤونها الداخلية، خاضعة دائماً للمتطلبات الاسرائيلية في السيادة على الارض والماء والامن والشؤون الخارجية. واحسن مثال لايضاح ذلك هو المقارنة مع السلطات الممنوحة للفلسطينيين في اسرائيل، فهي مشابهة تماماً لاتفاق طابا. كلاهما له سلطة ادارة الشؤون البلدية والانتخابات المحلية. وكلاهما لا يجوز له انتخاب من يعادي اسرائيل، ولا يجوز له التطوير العمراني او الصناعي خلاف المتطلبات الاسرائيلية. كلاهما ليست له سيطرة على الأرض كاقليم، او على مياهه وثرواته. كلاهما ليس له اقتصاد مستقل او جيش، او سياسة خارجية، كلاهما لا يخدم في الجيش الاسرائيلي (عدا الدروز). تمتاز السلطة بان لها شرطة فلسطينية تخدم امن المواطنين والاسرائيليين، لكن ليست لها سلطة على الاسرائيليين من مستوطنين او غيرهم. لكن الفلسطينيين في اسرائيل يمتازون بحمل جواز سفر معترف به في أهم دول العالم، وحق الانتخاب في الكنيست والتمثيل فيه، ما يؤثر (كما حدث اخيراً) في سياسة حكومة اسرائيل، بل واحتمال اسقاطها. وهو امر لا يتوقع ان تتمتع به السلطة، لا ككيان داخل الهيمنة الاسرائيلية، ولا ككيان خارجي مجاور لاسرائيل.

واذا قيل ان «اتفاق طابا» هو مرحلي، وان الحقوق الاخرى ستاتي في المفاوضات النهائية، فإنه لا يبدو، من التجربة السابقة، لا من حيث قوة المفاوض الفلسطيني، ولا من حيث براعته في التكتيك، واستخدام المعلومات والحقائق، واستقطاب الاجماع العربي والدولي، ما يوحي بان التجربة الجديدة ستكون افضل حالاً.

وتامل اسرائيل ان توقع معاهدة سلام مع سورية ولبنان، قبل الاتفاق النهائي مع الفلسطينيين، وبذلك لا يبقى لهم سند او قوة تفاوضية. كما انها ستستغل نموذج الاتفاقات السابقة، وخلق الحقائق على الأرض، لتصبح المفاوضات على القضايا الجوهرية الباقية فارغة من المحتوى.

ان الفجوة بين الحقوق الفلسطينية، والتسهيلات الممنوحة من اسرائيل طوعاً (أو كما قال مفاوض اسرائيلي لنظيره الفلسطيني: هذه اوامري، وعليك تنفيذها)، هي فجوة كبيرة جداً، ولا يمكن عبورها بقوة المفاوضة من طرف ضعيف. ويكفي ما سبق بيانه من الارقام والحقائق لبيان حجم هذه الفجوة.

لذلك لا بد من اعادة الحسابات، واعادة تركيب الهيكل التفاوضي مادة ونوعاً وكمية، واهم من ذلك كله،

استقطاب الطاقات الهائلة في الشعب الفلسطيني، التي تمثل قوة وخبرة وكفاءة، وتعبئتها في هيكل ديموقراطي كفء ونظيف، لتضخ دماً جديداً في الكيان الفلسطيني، الذي يراوح الآن بين سلطة مغلوبة على امرها، ومعارضة سلبية لم تقدم بديلاً مقبولاً للعامة، ودعم الدور التاريخي الذي يقوم به المجلس الوطني الفلسطيني لاسترجاع الحقوق الفلسطينية، بدلاً من تهميشه وتجاهله. واعتقادي ان هذا هو راي التيار الأعم من الشعب الفلسطيني.

لكن اخطر المخاطر على الاطلاق، هو في محاولات الحصول على توقيع من ممثلي الشعب في المجلس الوطني الفلسطيني على تنازلات عن حقوقه الشرعية في وطنه. وهذا لحسن الحظ لم يحدث حتى الآن.

ويبقى سؤال الفلسطيني البسيط علامة حقيقية على قيمة اي اتفاق: «ما الذي اعاده لي من حقوق؟».

---

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية